



تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة التعدين العربية السعودية (معادن) ("الشركة") وشركاتها التابعة (مجتمعين "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2020 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

ما قمنا بمراجعتنا

تتألف القوائم المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020؛
- قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2020؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

الأمر الرئيسي للمراجعة

- تقييمات الانخفاض في قيمة الممتلكات والمصنع والمعدات وممتلكات التعدين والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ وموجودات حق الاستخدام والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة؛

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. بالتحديد، أخذنا بعين الاعتبار الأحكام الموضوعية التي اتخذتها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات مراجعتنا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريف الجوهرية الناتج عن غش.

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية مراجعتنا بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكنا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة نشاطها فيه.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وتم التطرق إلى هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند إبداء رأينا حولها، لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة

تضمنت الإجراءات التي قمنا بها الآتي:

- فهمنا وقيمنا ملائمة تحديد الإدارة للوحدات المولدة للنقد.
 - قيماً تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض في القيمة وكذلك مؤشرات عكس الانخفاض في القيمة متضمنة الاستنتاجات التي تم الوصول إليها. كما قمنا بتقييم تصميم ووضع ضوابط الرقابة الأساسية على عمليات تقييم الانخفاض في القيمة والتي تتضمن تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة وتقدير القيم القابلة للاسترداد.
 - قيماً مدى معقولية افتراضات الإدارة والتقديرات المستخدمة لتحديد القيم القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد عند وجود مؤشرات للانخفاض في قيمتها. وتتضمن هذا التقييم الآتي:
- (i) تقييم منهجية الإدارة في تقدير القيم المستخدمة عن طريق التحقق، على أساس العينة، من دقة وملائمة البيانات المدخلة في نماذج التدفقات النقدية المخصومة من خلال الوثائق الداعمة، على سبيل المثال، خطة العمل المعتمدة. لقد أخذنا بعين الاعتبار مدى معقولية خطط العمل بمقارنتها بالنتائج التاريخية وبيانات السوق، وبالتحديد فيما يخص تسعير المبيعات ومقارنة النتائج الفعلية للسنة الحالية بتوقعاتها. كذلك استفسرنا من الإدارة أيضاً لفهم أساس الافتراضات المستخدمة في خطط العمل؛

تقييمات الانخفاض في قيمة الممتلكات والمصنع والمعدات وممتلكات التعدين والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ وموجودات حق الاستخدام والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة.

كما في 31 ديسمبر 2020، كان لدى المجموعة ممتلكات ومصنع ومعدات بمبلغ 61.884.484.039 ريال سعودي، وممتلكات تعدين بمبلغ 10.672.155.147 ريال سعودي، وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ بمبلغ 4.607.375.538 ريال سعودي، وموجودات حق الاستخدام بمبلغ 1.463.774.682 ريال سعودي، وموجودات غير ملموسة ذات أعمار محددة بمبلغ 158.809.894 ريال سعودي. كما في 31 ديسمبر 2020، تم إدراج الممتلكات والمصنع والمعدات بالماضي من خسارة الانخفاض في القيمة البالغة 3.303.750.000 ريال سعودي.

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي، بمراجعة الانخفاض في القيمة الافتراضية لهذه الموجودات، كما ذكر أعلاه، في حال وجود أحداث أو تغير في الظروف تشير إلى احتمال عدم إمكانية استرداد القيمة الافتراضية.

يتطلب من الإدارة لتحديد القيم القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، أيهما أعلى، أن تحدد ثم تقدر القيم القابلة للاسترداد للموجودات أو الوحدات المولدة للنقد التي تنتمي إليها الموجودات. تركز القيم القابلة للاسترداد، في حالة كونها القيمة المستخدمة، على وجهة نظر الإدارة عن المدخلات الداخلية الرئيسية المحددة للقيمة وأيضاً ظروف السوق الخارجية والتي تتضمن على سبيل المثال أسعار المنتجات المستقبلية كما تم ذكرها في خطط العمل المعتمدة. كما تتطلب أيضاً من الإدارة إجراء تقديرات للنمو المستقبلي للأعمال، ونسب النمو بعد فترة خطط العمل المعتمدة وحتى الفترة التي تصل عندها المصانع إلى قدرتها الاستيعابية، ونسب النمو النهائية، وأيضاً لتحديد أنسب معدلات خصم.

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
<p>(ب) تحديد مدى ملائمة توقعات التدفقات النقدية المخصومة في احتساب القيم المستخدمة واختبار مدى معقولية الافتراضات الرئيسية، ومنها على سبيل المثال نمو الأعمال المستقبلي في فترة خطط الأعمال، ونسب النمو بعد فترة خطط العمل المعتمدة ونسب النمو النهائية ونسب الخصم. قمنا بإجراء هذا التقييم بناءً على معرفتنا بالنشاط وقطاع الأعمال، وذلك على سبيل المثال بمقارنة الافتراضات بالنتائج التاريخية والبيانات المعلنة عن السوق وبيانات قطاع الأعمال المستقبلية والمعلومات الأخرى ذات الصلة. قام خبراء التقييم الداخليين لدينا بمساعدتنا في فحص منهجية احتساب القيمة المستخدمة وتقييم مدى معقولية نسب الخصم ونسب النمو المفترضة في النماذج؛</p>	<p>إن الموجودات أو الوحدات المولدة للنقد المحددة والتي تنتمي إليها الموجودات والتي تم تركيز إجراءاتنا عليها، تتضمن الآتي:</p> <p>شركة معادن للدرفلة (الوحدات المولدة للنقد لمصنع الدرफلة وصفائح السيارات)</p> <p>حددت الإدارة أن القيم القابلة للاسترداد لكلا الوحدتين المولدتين للنقد تعادل تقريباً القيم الدفترية، ونتيجة لذلك لا يلزم تسجيل أية خسائر انخفاض في القيمة أو عكس أية خسائر انخفاض في القيمة تم إثباتها سابقاً كما في 31 ديسمبر 2020.</p> <p>شركة معادن وعد الشمال للفوسفات</p> <p>حددت الإدارة أن القيمة القابلة للاسترداد كانت أعلى من القيمة الدفترية، ونتيجة لذلك لا يلزم تسجيل أية خسائر انخفاض في القيمة كما في 31 ديسمبر 2020.</p>
<p>(ج) اختبار الدقة الحسابية لنماذج التدفقات النقدية المخصومة التي استخدمتها الإدارة في احتساب القيمة المستخدمة وكذلك اختبار السلامة المنطقية للاحتسابات ذات الصلة؛ و</p> <p>(د) القيام بتحليلات لحساسية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيم المستخدمة وذلك لتحديد الأثر المتوقع لنطاق من النتائج المحتملة.</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة المرفقة. 	<p>اعتبرنا هذا أمر رئيسي للمراجعة وذلك لأن تقييم القيم القابلة للاسترداد للموجودات أو الوحدات المولدة للنقد التي ينتمي إليها الموجودات يتطلب استخدام تقديرات معقدة وأحكام هامة بشكل رئيسي حول حجم الإنتاج والأعمار الإنتاجية للموجودات وأسعار المنتجات وظروف الاقتصاد والسوق المستقبلية ونسب النمو (متضمنةً نسب النمو النهائية) ونسب الخصم.</p>
	<p>يرجى الرجوع إلى إيضاح 4-11 حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة هذه الموجودات، وإيضاح 6-1 بشأن الإفصاح عن التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة وإيضاح 19 بشأن الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالانخفاض في قيمة الممتلكات والمصنع والمعدات وممتلكات التعدين والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ وموجودات حق الاستخدام والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة</p>

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020، (لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها)، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020، أنها تحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا، إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتتمكن من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنو الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهرية عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بعملية المراجعة للمجموعة، ونظراً للمسؤولين الوحيدين عن رأينا.



مصنع معادن للفوسفات - الجلاميد

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وسبل الحماية لها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع النظم أو التشريعات الإفصاح عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

برايس وترهاوس كوبرز

عمر محمد السقا

ترخيص رقم 369

2 فبراير 2021م